مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (04) /العدد (1)، ديسمبر 2017، ص.ص:38-55

تحليل التنافسية الوطنية للقطاع الفلاحي الجزائري باستخدام أنموذج الماسة

Analyzed the competitiveness of the Algeria agricultural sector by using Diamond model

د. محمد فلاق[1] مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

ناصر طهار[2] (طالب دكتوراه) مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

Dr. FELLAG Mohamed, University of Hassiba Ben Bouali, Chlef, Algeria

Dr. TAHAR Nacer, University of Hassiba Ben Bouali, Chlef, Algeria

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة تشخيص تنافسية القطاع الفلاحي الجزائري من خلال تشخيص مميزاته ومقومات نجاحه بالاعتماد على أنموذج الماسة لمايكل بورتر، وباستخدام المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، توصل الباحثان لمجموعة من النتائج أهمها: يمتلك القطاع الفلاحي الجزائري مقومات وميزات تنافسية قبلية كبيرة جدا منها الموارد المادية والبشرية وهي الضرورية لقيام أي نشاط، إلا أنه على مستوى التنافسية البعدية فهو ضعيف جدا، حيث مازال يعاني التبيعة الى الخارج.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الوطنية، أنموذج الماسة، القطاع الفلاحي الجزائري

Abstract:

The present study aims to diagnostic the competitiveness of the Algeria agricultural sector though diagnosing its advantages. Accordingly, and in order to achieve this objective this study used porter's diamond model. In this study we used on the descriptive analytical approach to explore the subject relevant aspects on the basis of the characterization of the phenomenon. at last The researcher reached many result as the Algerian agricultural sector has a competitive resources both material and human but on the level if real competitive competitiveness it's so weak .

Keywords: nation competitive advantages, diamond model, Algeria agricultural sector

[1] mohamed.fellag@gmail.com

[2] nacertahar5@gmail.com

مقدمة:

إن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بأزمة خانقة متعددة الجوانب، هذه الأزمة تجد أحسن تعبير لها في الوضعية التي آل إليها القطاع الفلاحي، فأيا كانت أسباب أزمة الفلاحة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة وغير المتوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما أثر سلبا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي والمشاكل التي عانى منها، فإن نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة، في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل لتجويع وإخضاع الشعوب والامم[1]، وباعتبار ان الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية والحساسة في الجزائر والتي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية [2]اذا ما تم استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم[3]، بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ماهي محددات التنافسية الوطنية للقطاع الفلاحي ؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق جملة من الاهداف يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- إبراز مكانة القطاع الفلاحي في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية بالجزائر؛
- تشخيص الوضعية التنافسية(محددات) للقطاع الفلاحي الجزائري؛
- تسليط الضوء على أمكانية حلول القطاع الفلاحي كبديل للمحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تقديم مقترحات وتوصيات في ضوء النتائج المتحصل عليها، من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري.

أهمية الدراسة: تظهر اهمية الدراسة الحالية من خلال بعدين هما:

- **الأهمية العلمية:** من المنتظر أن تسهم هذه الدراسة في زيادة الرصيد العلمي لأدبيات الموضوع محل الدراسة وهذا من خلال تحديد الإطار النظري للتنافسية الوطنية وما يرتبط به من مفاهيم؛
- **الاهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في مساعدة الباحثان للجهات الوصية في وضع سياسات النهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري وذلك من خلال الاقتراحات والتوصيات المقدمة بناءا على ما تم تشخيصه.

المنهج المستخدم في الدراسة: بالنظر الى طبيعة الدراسة والأهداف المراد تحقيقها فقد اعتمد الباحثان في تصميم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

المحور الأول: الإطار النظري للتنافسية الوطنية والدراسات السابقة.

أولا: الإطار النظري

1- مفهوم التنافسية الوطنية: يختلف مفهوم التنافسية باختلاف مجال الحديث فيما اذا كان عن شركة (منشأة أو قطاع أو دولة) فالتنافسية على صعيد الشركة تعني الاستمرار نحو كسب حصة أكبر من السوق

المحلي والدولي وهي تختلف عن تنافسية القطاع[4] الذي يمثل قدرة مؤسسات قطاع معين على تحقيق نجاح مستمر في الاسواق المحلية والدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية [5]وهذان بدورهما يختلفان عن تنافسية الدولة الذي لم يتفق الباحثون على تقديم تعريف موحد لها، مثلها مثل التنافسية على مستوى المؤسسة بحيث تعددت المقاربات المتتالية لحصر هذا المفهوم[6] حيث انتقلت من مفهوم الميزة المطلقة لآدم سميث، التي تعتمد في تفسير التنافسية الوطنية على قدرة الدولة على إنتاج السلعة باستخدام أقل كمية من عناصر الإنتاج يمكن استخدامها في أي مكان آخر، إلى الميزة النسبية لدافيد ريكاردو الذي فسر التنافسية الوطنية على أنها قدرة الدولة على إنتاج السلعة القابلة للتجارة بسعر نسبي منخفض مقارنة بمثيله في الدول الأخرى[7]، وبهذا تصبح تكلفة إنتاج كل وحدة هي العامل الأساسي في تنافسية الوطنية، وبالنظر لمحدودية هذا المفهوم في تفسير التنافسية الوطنية فقد لجأ بعض الباحثين أمثال (**porter** , **Ansoff**, **Bennyame**) إلى إدخال مفهوم الميزة التنافسية والتي تشير إلى توفير عناصر الانتاج بأقل التكاليف، وفي ذات السياق فان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (**OECD**) تعرف التنافسية الوطنية، بأنها استعداد الدولة المتواجدة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة، لإنتاج منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفى نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل[8].

2- **محددات التنافسية الوطنية:** من أجل التحقيق في سبب اكتساب الدول المختلفة لميزة تنافسية في صناعات معينة، اقترح بورتر (1990) نموذج الماسة. حيث حاول من خلاله تقيم لماذا دول معينة لديها ميزة تنافسية في المنافسة العالمية،[9] ورغم تعدد وجهات النظر في تفسير مدى نجاح دولة ما في قطاع صناعي محدد الا ان بورتر[10] تمكن من تقديم نموذج يدمج بذكاء المتغيرات الهامة التي تحدد القدرة التنافسية لأمة معينة أو صناعة أو شركة في نموذج واحد، حيث يلخص هذا النموذج محددات التنافسية الوطنية التي تساعد المؤسسات على تحقيق ميزة تنافسية دولية[11] وفي ذات السياق يتكون نموذج الماسة من أربعة محددات تتمثل في ظروف عوامل الانتاج، ظروف الطلب، الصناعات ذات الخلفية والداعمة، استراتيجية الشركة، هيكل المنظمة، والمنافسة (انظر الشكل رقم 1) وتؤثر هذه المحددات الأربعة على بعضها البعض كما يؤثر تغير واحد منها على المحددات الثلاثة الأخرى وبالإضافة إلى هذه المحددات الأربعة، يمكن للحكومة والحظ أن يؤثرا بشكل غير مباشر على القدرة التنافسية لصناعة ما [12]وفيما يلي تحليل النظري لأبعاد نموذج الماسة:

2-1 ظروف الانتاج (factor conditions): تعتبر ظروف الانتاج (العوامل الوطنية) مدخلات ضرورية لازمة لدعم القدرة التنافسية لصناعية ما وتشمل ظروف الانتاج وضعية الصناعة من حيث المواد الخام، الموارد المعرفية، الموارد المادية، الموارد البشرية، الموارد التكنولوجية، الموارد الرأسمالية، البنية التحتية، قوة الابتكار وقدرات المسيرين. ويميز بورتر (1990) بين نوعين من عوامل الانتاج يتمثل النوع الاول في: الموارد الأساسية (مثل المواد الخام، موارد الطاقوية والموارد البشرية غير المهنية) أما النوع الثاني فيتمثل في الموارد عالية التخصص (مثل التكنولوجيا، المعرفة والموارد البشرية عالية الكفاءة). وتتميز العوامل الأساسية (الموارد المحلية) بسهولة إنشاءها وتكوينها، في حين أن العوامل المتقدمة والمتخصصة (الموارد عالية التخصص) هي أكثر

حسما وتشكل أساس الميزة التنافسية المستدامة. [13] وغالبا ما تكون الموارد الاساسية خاصة بالصناعة وهي مهمة بالنسبة لقدرتها التنافسية. ومع ذلك، فإن العوامل المتقدمة هي الأكثر أهمية للمنافسة،[14]لصعوبة الحصول عليها أو تقليدها، حيث تكتسب هذه العوامل من خلال استثمارات مستمرة في كل من رأس المال البشري والمادي مثل المعرفة، المهارات الخاصة، الخبرات الإدارية الحديثة، الأسس العلمية وغيرها.[15]

2-2 **ظروف الطلب (demand condition):** تتحدد ظروف الطلب من خلال ظروف الطلب المحلي على منتجات الصناعة، وتؤثر زيادة الطلب تأثيرا كبيرا على القدرة التنافسية. ويرى بورتر أن السوق المحلية المتنامية والكبيرة ستشجع المنتجين على تطوير تكنولوجياتهم وكفاءتهم. وحسب مايكل بوتر فان هذا قد يكون ميزة تنافسية للأمة. وفي المقابل تتميز الأسواق المحلية الصغيرة بمعدلات نمو اقتصادية منخفضة، وبالتالي فإنها تشجع الشركات على البحث عن إمكانيات التصدير.[16]

3-2 **الصناعات الداعمة والخلفية(related and supporting industries):** تشير الصناعات الداعمة والخلفية وتسمى ايضا بالعنقود(**clusters**) إلى صناعات الاقتصاد المحلي والتي ترتبط ببعضها البعض من خلال العلاقات العمودية والأفقية ما بين قطاعات التوريد، الشراء، قنوات التوزيع والتكنولوجيات[17]، كما تشير الصناعات الداعمة الخلفية إلى الموزعين وتجار التجزئة والمنظمات البحثية وأنظمة توزيع المنتجات وموردي المواد الخام والمعدات والأدوات والمنظمات المالية مثل البنوك وأسواق الأوراق المالية وأنظمة النقل والصناعات التي تستخدم تكنولوجيا عالية والمختبرات العلمية. ووفقا لبورتر فإن وجود صناعات مساندة قوية في بلد ما هو عامل حيوي للميزة التنافسية[18]

2-4 استراتيجية، هيكل المنظمة والمنافسة (firms stategy,structure and rivalry): تلعب استراتيجيات الشركة وهياكلها ومنافستها دورا هاما في قدرتها التنافسية ويمكن أن تصبح مصدرا للميزة التنافسية، حيث ترتبط استراتيجية الشركة، وهيكلها وتنافسها بالطرق التي تأسست بها المنظمات والشركات وتنظيمها، وكلها تؤثر تأثيرا كبيرا على القدرة التنافسية وبالتالي فإن الاستراتيجيات والهياكل المستخدمة لإدارة شركة أو صناعة لها تأثير مباشر على الأداء والقدرة التنافسية[19]. حيث تنتج تنافسية صناعة معينة من تجمع ما بين من جهة طرق الإدارة والتنظيم ومن جهة أخرى مصادر الميزة التنافسية في الصناعة نفسها، كما أن هناك ترابط بين المنافسة المحلية القوية وخلق استمرارية ميزة تنافسية في أي صناعة[20].

2-5 دور الصدفة (الحظ) ((chance: تلعب الأحداث العفوية أو التلقائية، التي تحدث بمحض الصدفة دورا هاما في تنافسية ونجاح كثير من الصناعات بالرغم من ضآلة آثارها، حيث أنها في الغالب تقع خارج إطار قوة المنظمات وقوة الدولة أيضا وسيطرتها . وتتضح أهمية الصدفة فيما ينتج عنها من خلق فجوات أو ثغرات تسمح بحدوث تغيرات في الوضع التنافسي. [21]

2-6 دور الحكومة(governmet): يمكن لجميع السياسات واللوائح التي يضعها صانعوا السياسات في جميع مستويات الحكومة أن تؤثر بصورة إيجابية أو سلبية على كفاءة البلد او تنافسية والصناعة.[22]

الشكل رقم (01) : محددات التنافسية الوطنية عند بورتر

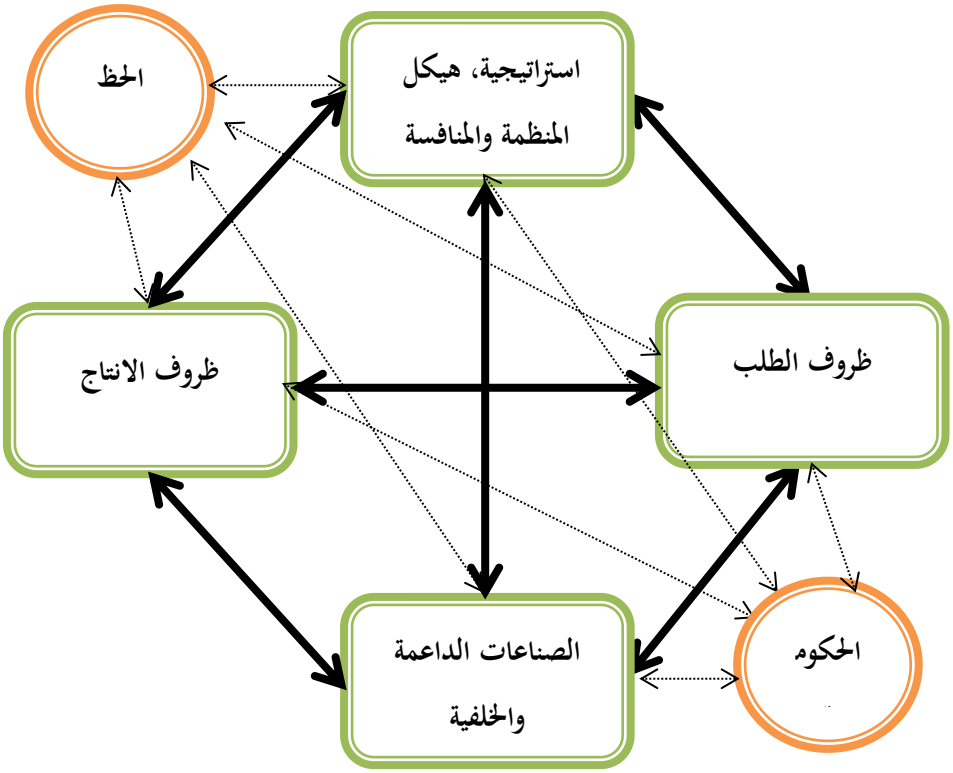

المصدر : الحاج مداح عرابي، **التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الاقتصادية –حالة قطاع الصناعات الكيماوية بالجزائر** – أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2009، ص 88

ثانيا: الدراسات السابقة

1- دراسة (**Chaabna and Wang2015**) بعنوان **Al-Mamun et al Analysis of the State of E-commerce in Algeria** حيث هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر، وتحديد طبيعة الحواجز التي تمنع البلاد من النمو كما هو متوقع، واقتراح بعض الحلول القائمة على نموذج الماسة بورتر للميزة التنافسية الوطنية. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها ان الجزائر قد حققت تقدما في بناء البنية التحتية التقنية للتجارة الإلكترونية، لكنها لا تزال تعاني من عدم وجود إطار تنظيمي شامل وكما أن المؤسسات الداعمة والخلفية في صناعة التجارة الالكترونية ضعيفة. في حين أن التجارة الإلكترونية في الجزائر لا تزال في مراحلها الأولية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، وعليه توجد إمكانات كبيرة للنمو السريع والمستدام في السنوات المقبلة.

2- دراسة (**Gwendolyn and Zeenath2015**) بعنوان **Competitiveness of clothing industry based on Porter's diamond model: SAFTA countries** حيث هدفت هذه الدراسة

الى تقييم وتحليل القدرة التنافسية لصناعية الملابس بمختلف دول **منطقة جنوب آسيا للتجارة الحرة(SAFTA)** ومقارنة مدى مساهمة عوامل الماسة في قدرتها التنافسية. وبالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية، وإحصائيات التجارة الدولية، والمنتدى الاقتصادي العالمي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها: تمتلك سياسة الحكومة، الإنفاق الحكومي والصناعات الداعمة والخلفية تأثيرا إيجابيا على القدرة التنافسية لصناعة الملابس بدول **SAFTA**.

3- دراسة **(Al-Mamun et al2013)** بعنوان **USING PORTER'S DIAMOND TO DETERMINE THE CONDITION OF ICT IN A DEVELOPING COUNTRY: A STUDY ON BANGLADESH** حيث قام الباحثون باستخدام نموذج الماسة لتحديد ظروف ووضعية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بنغلاديش، وبعد التحليل الوصفي العملي لأبعاد نموذج الماسة استخلصت الدراسة الحالية ان بنغلاديش متأخرة كثيرا عن النهوض بصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بدول اخرى

المحور الثاني: محددات التنافسية الوطنية للقطاع الفلاحي الجزائري

يعتبر تطوير تنافسية القطاع الفلاحي وتنميته أمرار ضروريا في ظل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كنتيجة لانهيار أسعار النفط، وبناء على ذلك سيتم في هذا الإطار تحديد القدرات التنافسية التي يمتلكها القطاع الفلاحي الجزائري وذلك كما يلي:

أولا: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري في مجال عوامل الانتاج: تتميز وضعية القطاع الفلاحي الجزائري فيما في مجال عوامل الانتاج يتميز بما يلي:

1- **في مجال الموارد المادية:** تزخر الجزائر بإمكانيات فلاحية مادية كبيرة جدا يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1 **الموارد الأرضية:** تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي[23]، وفي ذات السياق فإن الجزائر تمتلك رصيد هام من الأراضي الزراعية والتي تقدر بحوالي 42.4مليون هكتار (منها 20 مليون هكتار من السهول) والتي تمثل 18% من الساحة الكلية للبلاد ، في حين تقدر المساحة المستعملة للزراعة 8.458 مليون هكتار فقط أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الاجمالية اما عن حجم الاراض المسقية فقد بلغت 480.17 الف هكتار بالنسبة إلى مساحة المحاصيل المستدامة بينما تقدر مساحة المحاصيل المسقية الموسمية بـ703.63 ألف هكتار أما المساحات الزراعية المتروكة فقد قدرت بـ3093.66 ألف هكتار من إجمالي المساحات القابلة للاستغلال[24] وتشير الاحصائيات إلى أن الجزائر تستغل ما نسبته 12.5% من المساحة الكلية القابلة للزراعة، ومنها يتبين أن أهم الاسباب وراء عدم تحقيق الجزائر للاكتفاء الذاتي هو عدم استغلال الاراضي الزراعية بكفاءة عالية.

1-2**الموارد الغابية:** حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016فان الثروة الغابية بالجزائر تقدر بحوالي 4420.31 ألف هكتار من المساحة الكلية للبلد، أما نسبة المراعي فحسب إحصائيات

الهيئة ذاتها فان نسبة المراعي بالجزائر تقدر بحوالي 13% من المساحة الكلية وهي نسبة منخفضة إذا ما تم مقارنتها بتونس والمغرب الذي تبلغ نسبة المراعي بهما حواي 30 %و35% على التوالي[25].

1-3 **الموارد المائية:** يمكن تصنيف الموارد المائية التي يعتمد عليها القطاع الفلاحي بالجزائر إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:[26]

1-3-1 الموارد المطرية: رغم اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم2 ، إلا أن93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 %، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 % من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م3 أي بنسبة 92 %.

1-3-2 الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار وتقدر الموارد المائية السطحية بالجزائر بين9.8مليار م/3 السنة و 13.5 مليار م/3 السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار م 3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7مليار م3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب . وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، يبلغ عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب 66 سد بطاقة استيعابية تقدر ب 7.5 مليار متر مكعب.

1-3-3 الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م3 في السنة، هذه الموارد موزعة بين الشمال (2مليار م 3 في السنة) والجنوب (5 مليار م3 في السنة) ، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المئة (1.8 مليار م3 في السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75 في المئة) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا . أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم 2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

2- الموارد البشرية: حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء (2016) فان عدد السكان بالجزائر في تطور مستمر حيث يصل معدل نمو السكاني بالجزائر الى 2.5% سنويا[27]، وحسب التقرير السنوي المنظمة العربية للتنمية الزراعية الصادر في (2016) فان عدد السكان بالجزائر يقدر بأكثر من39 مليون نسمة، حيث تبلغ القوى العاملة الكلية حوالي 11 مليون منها ما يقارب 4 ملايين عامل بالقطاع الفلاحي[28]، اما كفاءة وتنافسية اليد العاملة الجزائرية فاستنادا الى الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء فان نسبة 53% من البطالين لا يملكون تكوينا للدخول الى سوق الشغل وهو ما يمثل مخزون بشري للقطاع الفلاحي الذي في الغالب لا يحتاج الى موارد بشرية ذات مستويات تعلمية عالية، أما فيما يتعلق باستقطاب القطاع الفلاحي للموارد

البشرية، فإنه رغم هذا التطور المستمر في عدد السكان الذي قابله ارتفاع مستمر في نسب البطالة الا ان القطاع الفلاحي لم ينجح في استقطاب اليد العاملة العاطلة، بل تعدى الامر إلى نزيف القطاع ومعاناته من مشكل انخفاض اليد العاملة باستمرار، حيث انخفضت من 21.06% في سنة 2001 الى 10.6% سنة2013 ثم8.7%سنة 2015، وتعود هذه النسبة المنخفضة الى ضعف الاجور بالقطاع الزراعي وتوجه القوى العاملة الى قطاعات الصناعة والخدمات التي تتميز الاجور فيها بالارتفاع.

3- **الموارد الرأسمالية:** يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، وقد بلغت قيمة رأس المال الزراعي الصافي 14.08 مليار دولار خلال عام 2009 ، وقدرة الزيادة ب 4.9مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176مليون دولار[29] أما عن الثروة الحيوانية، فتمتلك الجزائر حوالي 2149.55 ألف رأس من الابقار و28111.77 ألف رأس من الاغنام اما الماعز فتمتلك الجزائر5013.95 ألف رأس في حين يبلغ عدد الجمال362.27 ألف رأس كما يبلغ عدد الخيول 42.32 ألف رأس كما تمتلك الجزائر 143 ألف رأس من البغال والحمير[30] .

3 **الموارد التكنولوجية والمعرفية:** المقصود بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، وقد عرفتها منظمة الفاو على أنها تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله و ادخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة [31] الملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني انتاجية المحاصيل و هدر الموارد الطبيعية و عرقلة الدول التي تعتمد في زيادة انتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي.اما عن وسائل الحديثة للفلاحة وحسب احصائيات المنظمة العربية لتنمية الزراعية فان عدد الجرارات التي تمتلكها الجزائر هو108551 جرار و9785 حاصدة،[32]وفي المقابل يبقى استخدام المبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في الرفع من الانتاجية محدودا و من جهة أخرى، لا يزال معدل استخدام الأسمدة الكيماوية منخفضا حيث يقدر معدل استخدام الاسمدة الكيماوية بالجزائر حوالي12 كلغ للهكتار الواحد وهو ضعيف اذا ما قورن بمصر والمغرب الذي بلغ حجم استخدام الاسمدة الكيماوية بها على التوالي 370 كلغ/هكتار و55كلغ/ للهكتار[33]

4 **البنية التحتية:** كشف التقرير الشامل الاخير حول التنافسية الصادر عن منتدى دافوس (2016)عن احتلال الجزائر المرتبة 106 عالميا من اصل تصنيف 144دولة فيما يتعلق جودة البنايات التحتية الشاملة ويغطي التصنيف الجوانب التالية: البنية التحتية للنقل والطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات الى جانب البنايات التحتية الطاقية وبنيات الاتصال[34]، وتجدر الاشارة إلى أن الجزائر لا تعاني من حيث النقل الطرقي والبحري في مجال القطاع الفلاحي كما هو الحال من حيث النقل الجوي حيث لا يوجد بالجزائر أي مطار تجاري متخصص في نقل المنتجات الزراعية .

ثانيا: وضعية القطاع الفلاحي من حيث الطلب الداخلي: يمثل الطلب الداخلي المحدد الثاني للميزة التنافسية للبلد في صناعة ما وقد قامت الدراسة الحالية بتحليل وضعية الطلب الداخلي للقطاع الفلاحي الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

1- حجم نمو القطاع الفلاحي: حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء فان معدل نمو القطاع الفلاحي للموسم الفلاحي 2015-2016 قد بلغ 5.3% اما من حيث القيمة المضافة لهذا القطاع فقد بلغت سنة 2015 حوالي 6.4 % أي 3.9 نقطة مئوية مع قيمة تقدر ب1936.4مليار دينار وهو ما يمثل 15.6% من خلال القيمة المضافة الحقيقة ، كما قدرت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الاجمالي لسنة(2015) 17.5%[35] وبقيمة 19718 مليون دولار[36].

2- حجم السوق الوطني: عرف القطاع الفلاحي الجزائري نموا معتبرا خلال السنوات الأخير لكن ليزال يعاني عجزا في سد احتياجات السوق الوطني، حيث يقدر نسبة تغطية القطاع الفلاحي لاحتياجات الطلب المحلي من المنتجات الغذائية بالمتوسط 30 %مع اختلاف مستوياته حسب طبيعة المنتجات، كما أن هذا الإنتاج يتسم بالتذبذب وهو مهدد بالتراجع في ظل التغيرات المناخية إذ يتوقع أن يدفع ارتفاع درجة الحرارة وتقلص الأراضي الزراعية إلى تراجع إنتاج الحبوب بين 5,7% و14% وإنتاج الخضر بين 10 %و30% في حدود سنة 2030 [37]ويقدر قيمة الإنتاج الغذائي في الجزائر ي 152.3 دولار للفرد ما بين (2011-2000) وهو ضعيف جدا مقارنة بمتوسط قيمة الانتاج الغذائي لدول شمال افريقيا المقدر ب 225.1 دولار للفرد والمتوسط العالمي المقدر ب 282.8 دولار للفرد. [38].

إن اتساع الفجوة بين معدل نمو الطلب الداخلي و معدل نمو الانتاج في مجال الانتاج الزراعي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء للاستيراد لتغطية فائض الطلب على المنتجات الفلاحية، فحسب الاحصائيات الرسمية لإدارة الجمارك فان حجم الواردات الغذائية الفلاحية بلغت 9.31 مليار دولار أي ما يعادل 15.37% من اجمالي الواردات لسنة 2016.

3- هيكل استهلاك المنتجات الفلاحية: أظهرت دراسات وتقارير مختلفة نشرت بين عامين 2015و2016 أن حجم انفاق الدول على الطعام يتجاوز ربع دخل الاسرة في المتوسط على مستوى العالم وان اكثر الدول انفاقا هي الدول الافريقية ، ومن جهة اخري اظهرت دراسات ان حجم انفاق الاسر الجزائرية على الغذاء خلال عام 2015 بلغ اكثر من 43 بالمئة من دخلها ، وبحسب الدراسة المسحية التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء فان القطاع العائلي بالجزائر انفقت قرابة 1.875 مليار دينار على المنتجات الفلاحية الغذائية .

ثالثا: الصناعات الداعمة والخلفية(العنقود) للقطاع الفلاحي الجزائري: تساهم الصناعات الخلفية في تنافسية البلد وذلك بتوفير مدخلات جيدة من حيث السعر، التكلفة ..الخ[39] وفي ذات السياق يمكن حصر الصناعات التي لها ارتباط وتساهم في تنسيق نشاطات القطاع الفلاحي الجزائري وتحسين تنافسينه فيما يلي:

1- **المؤسسات المالية:** يتطلب تحسين تنافسية القطاع الفلاحي وزيادة انتاجيته كغيره من القطاعات الى دعم مؤسسات التمويل والاستثمار، وفي حالة الجزائر فان مسؤولية تمويل القطاع الفلاحي تقع بشكل كبير على

عاتق المؤسسات العمومية نذكر منها : الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي CNMA: وقد تم انشاء من خلال الامر 64-72 بهدف تسهيل وضمان العمليات التمويلية المساهمة في تطوير وتنمية الفلاحة الصيد البحري...الخ، وبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR والذي تأسس بالمرسوم 82-206 المؤرخ 16-05-1982 وذلك بهدف تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية تمويل الاستغلاليات الفلاحية العامة والخاصة منح قروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى والري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والاسمدة والمواد الكيماوية وقد قدرت قيمة القروض الفلاحية التي منحتها البنوك بالجزائر لسنة(2015)453.82 مليون دولار[40]

2- **مؤسسات التأمين الفلاحي:** تلعب شركات التأمين دورا مهما في المنظومة الاقتصادية للبلد بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، من خلال تقليل المخاطر وتعويض المزارعين مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، مما يؤدي الى تطور واستقرار القطاع الفلاحي، إلا أن خدمات التأمين الزراعي في الجزائر تتميز بالعديد من المعوقات منها عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية والحيوانية، وعدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين[41]، وأما من حيث المؤسسات الممثلة لسوق التامين الفلاحي بالجزائر فعددها محدود وهي في الغالب صناديق حكومية نذكر منها صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية والذي يهدف الى تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية، صندوق الضمان الفلاحي والذي يهدف الى ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه(قروض الاستثمار وقروض الاستغلال)صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي والذي يهدف بدوره الى دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية (القمح الصلب واللين) صندوق حماية الصحة الحيوانية والذي يهدف بدوره الى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات.

3- **مؤسسات صناعة العتاد الفلاحي:** من أجل تطوير المكننة في نظم الزراعة، وإحياء صناعة الآلات الزراعية في الجزائر عرف ميدان نشاط صناعة العتاد الفلاحي تحسنا ملحوظا في السنوات الاخيرة وذلك بفضل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجزائرية ومؤسسات عالمية رائدة في هذا المجال، نذكر منها الشركة المختلطة (قالتشو الجزائر ش.ذ.أ) وهي شركة انشئت بالشراكة بين مؤسسة صناعة الآلات الفلاحية بسيدي بلعباس بنسبة مساهمة 34% و17% لمؤسسة ترانديغ الجزائر في حين بلغت نسبة مساهمة المستثمر البرتغالي المتخصص في إنتاج العتاد الفلاحي لحراثة الأرض والنقل الفلاحي 49% .

- الشراكة بين المؤسسة الوطنية لصناعة الجرارات، مؤسسة تسويق العتاد الفلاحي والعملاق الامريكي (اغكو فيرغيس)
- الشراكة بين الجزائر والشركة العالمية الهندية (ماهندرا) بإقامة وحدة انتاج الات الفلاحية.
- الشراكة بين مؤسسة العتاد الفلاحي CMA والشركة الفنلندية سامبو SAMBO.

ومن المنتظر أن تسهم هذه التحالفات والشراكات الاستراتيجية في نقل التكنولوجيا والخبرة وسد احتياجات القطاع الفلاحي من المعدات والآلات الذي ظل القطاع يعاني منها لفترة طويلة فضلا عن أن هذه التحالفات سوف تساهم في خفض حجم واردات العتاد الفلاحي والذي قدر سنة 2015 بأكثر من 316 مليون دولار[42]

4- مؤسسات صناعة الأسمدة الفلاحية والادوية البيطرية: تمتلك الجزائر من خلال المؤسسة الوطنية للأسمدة قدرات معتبرة لتلبية كل احتياجات السوق والتصدير إلى الخارج بما يعادل 1.5 مليون طن سنويا من سماد الفوسفات وهي تغطي احتياجات السوق الوطني، أما من جهة أدوية النباتات فتتحكم المؤسسة الوطنية موبيدال من خلال فروعها **الدار** و**الفيت** في سوق أدوية النباتات في حدود 50% في ما يخص الجوية الخاصة بمبيدات النباتات ومبيدات الحشرات ، أما أدوية النباتات الخاصة بالفلاحة والأدوية البيطرية فتسيطر عليها المؤسسات الأجنبية التي تصدر إلى الجزائر[43] وقد قدرت قيمة واردات القطاع الفلاحي من المطهرات والمنظفات الفلاحية لسنة 2015 ب124833.25 ألف دولار بينما بلغت قيمة الأدوية البيطرية 16571.52 ألف دولار أما المبيدات فقد بلغت قيمة فاتورة الاستيراد للمبيدات بأنواعها الحشرية، الفطرية والعشبية ب33517.51 الف ولار[44].

المصانع التحويلية (الصناعة الغذائية): يعتبر التصنيع الزراعي مجالا بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات .وتظهر أهمية الموضوع من أن العديد من المحاصيل والخضار والفواكه واللحوم ومشتقات الألبان ..... الخ، تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل إلى المستهلك .لذا يتم التركيز على تقنيات وخطوط إنتاج صناعية تعتمد الحدود الدنيا من فواقد الإنتاج، واعتماد تقنيات تستهدف الاستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع الغذائي أو بدائل التصنيع.[45] وفي ذات السياق يلعب قطاع الصناعات الغذائية دورا محوريا في تدعيم تنافسية القطاع الفلاحي وهي مفصل هام في السلسلة الغذائية، و وسيط أكيد بين الحقل و المائدة، والصناعات الغذائية كتطبيق عملي للعلوم من أجل حفظ وتداول الأغذية تنقسم لنوعين من الصناعات **الحفظية** ومنها صناعة التعليب و التبريد و التجميد و غيرها، و **التحويلية** ومنها صناعة السكر والزيوت والألبان وغيرها.بشكل عام فإن الصناعة الغذائية في الجزائر تتوزع بين عدد من الفروع تتمثل اهمها فيما يلي:[46]

5-1 **فرع المطاحن** :يضم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات انتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي. عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الانتاج نظرا لتعدد الوحدات الانتاجية سواء المملوكة للقطاع العام حيث يتوفر على 80 مطحنة، أو المملوكة للقطاع الخاص الذي يتوفر على 350 مطحنة، وقد صاحب هذا التطور زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل، ويكفي لإبراز ذلك أن القدرات الحالية للتحويل تساوي أربعة أضعاف قدرات التحويل في سنة1998، وهذا يؤكد على أن هذا القطاع يحقق النتائج الايجابية ويساهم بشكل ملحوظ في دعم مشروع تطوير الصناعة الغذائية.

5-2 **فرع الحليب ومشتقاته:** عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا خاصة مع المشاركة الكبيرة المسجلة للقطاع الخاص والذي تدعم بالتشريعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استيرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب ودعمها الكبير لإنشاء العديد من المؤسسات الخاصة المتخصصة في جمع و تحويل الحليب، حيث ساهم هذا المجهود في تكوين أكثر من 1000 وحدة عبر التراب الوطني الى جانب 22 مصنعا للحليب و مشتقاته، و هذا بطاقة انتاج قدرها 0.9 مليار لتر في السنة، وإلى جانب ما يحققه القطاع الخاص من مساهمة في تطوير هذا

الفرع، يبقى القطاع العام المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب بما يمتلكه من مؤسسا ووحدات متخصصة، حيث يتشكل من 18 مؤسسة بطاقة إنتاج تتجاوز 1.5 مليار لتر وحسب الاحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني (2016) فإن الانتاج الوطني للحليب ومشتقاته لا يغطي سوى40%من احتياجات السوق الوطني رغم الدعم الذي تقدمة الدولة للمنتجين سواء في التسهيلات المقدمة لهم في الحصول على المدخلات أو في الدعم المقدم لهم كتعويض عن فارق الأسعار.

3-5 **فرع الزيوت** :شهد إنتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين السنة الأخيرة وذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع، لكن رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن الانتاج الوطني لم يصل بعد الى تغطية الطلب الوطني، حيث تشارك العديد من المنتجات العالمية في تلبية هذا الطلب.

4-5 **فرع السكر** :يعتبر فرع السكر من فروع الصناعة الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيرة، نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية، و فيما يتعلق بإنتاج السكر فقد شرعت الجزائر في تطبيق استراتيجية كسر احتكار السكر (يمتلك مجمع سوفيتال 80% من السوق الوطني) وجعل السوق يتميز بالمنافسة، حيث تم تقديم ثلاث تراخيص لمؤسسات وطنية خاصة لإنتاج وتكرير مادة السكر، ومن المنتظر ان تغطي المؤسسات المرخص لها حوالي (30%) من احتياجات السوق الوطني من السكر والذي يتراوح بين 1.6 و2 مليون طن سنويا كمرحلة أولى.[47]

1- **مؤسسات التسويق:** إن التسويق الزراعي هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين لزيادة إنتاجهم باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابة لإشارة السعر وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديد أو استعم الجديد لسلعة معروفة[48]، وفي ذات السياق يتميز التسويق الفلاحي بالجزائر بالضعف وعدم المرونة العملية وذلك للخل الواضح بين الانتاج الفلاحي والتسويق، مما تولد عنه هدر الكثر من المتوجات الفلاحية كان من الممكن تجنبها لو وفرت البنية التحية اللازمة للتسويق الفلاحي وخصصت استثمارات ملائمة للنهوض بالتسويق الفلاحي الجزائري، وهذا بالرغم من قيام الدولة بخصخصة المؤسسات العمومية العاملة في ميدان تسويق الانتاج الفلاحي، حيث تقلص دور الدولة من المتدخلة الى دور الدولة الحارسة والمنظمة في اطار التوجه نحو تطبيق اقتصاد السوق.

1- **مؤسسات البحث والتكوين في القطاع الفلاحي:** في إطار استراتيجية تحسين الوضعية التنافسية للقطاع الفلاحي الجزائري وأدائه الانتاجي سعت الحكومة إلى توفير قاعدة تكونية ذات كفاء عالية من خلال انشاء مجموعة متنوعة من المدارس والمعاهد الوطنية المتخصصة في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى إدماج تخصصات فلاحية في الجامعات الوطنية. لكن على الرغم من ذلك فإن مردود البحث العلمي الفلاحي منخفض جدا حيث يساهم قطاع الفلاحي بنسبة 4% فقط من البحوث العلمية الوطنية، وتعتبر الجزائر من أضعف الدول

مساهمة بالبحوث العلمية في مجال الفلاحة، حيث تحتل المرتبة السابعة إفريقيا، ويشير معهد البحث والتطوير في تقريره **حول"العلم في إفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين "**أن الجزائر تساهم بنسبة 6% من الأبحاث العلمية الفلاحية من مجموع الأبحاث، في حين أن المغرب تساهم بنسبة% 12 ، وتونس بنسبة8% . ويرى الباحثان أن السبب في ذلك هو ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي فضلا عن غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي.

رابعا- الاستراتيجية، الهيكل والتنافس بين المؤسسات: شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، عصرنة المجتمع وتكييف اقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز الأزمة المتعددة الجوانب التي تتخبط فيها، والتكيف مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية المستمرة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي[49] لكن على مستوى القطاع الفلاحي الجزائري ومن حيث نمط التسيير فقد عملت الجزائر بإصرار على تحسين نظام الحوكمة على المستوى السياسي والمؤسساتي والاقتصادي وحتى الاجتماعي ، فقد عرف المنظر المؤسساتي للقطاع الفلاحي منذ عام 2008 تحسنا تدريجيا، حيث تميز نمط التسيير واتخاذ القرار بالطابع الخاص (شركات مدنية وعائلية ، شركات ذات مسؤولية محدودة ،التعاونية ،...الخ لكن عل مستوي الهيكل فان أغلب المستثمرات صغيرة الحجم ومتوسطة مساحتها اقل من 50هكتار(تمثل 77%)[50]كما تتميز بنمط انتاجي خفيف ومتنوع، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر طبيعة الملكية وتحديدها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة[51]، ومن جهتها تعاني المزارع الجماعية والكبيرة وما تبقى من قطاع الدولة والتي تشكل وحدات إنتاجية كبرى، تبعات مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها حتى وإن كانت تتوفر على تجهيزات فنية وتقنية كافية[52]. أما من حيث نمط الاتصال فنجد غياب الثقة بين الفلاحيين والسلطات العمومية[53]، بالإضافة إلى ضعف العلاقة التآزرية بين الفاعلين الاقتصاديين، الصناعيين، الحكومة والفلاحيين بشكل عام.

خامسا- تدخلات الدولة: في حقيقة الأمر أن التنمية الزراعية لا تعمل بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيث أن تحديد أهداف التنمية هو في الغالب من اختصاص القيادة السياسية، على اعتبار أن هذه الأخيرة (أي القيادة السياسية)، ينصب انشغالها الرئيسي حول توفير الغذاء لمواطنيها بأسعار مناسبة، وفي نفس الوقت استغلال الموارد الزراعية المتاحة استغلالاً أمثل بما يكفل تخفيف الأعباء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتحقيق فائض اقتصادي، يوفر عملات أجنبية ضرورية لعمليات التنمية الشاملة، والحد من المديونية ومنع تسرب رأس المال الوطني للخارج، دون الاستفادة منه داخليا.[54] وقد أفرزت التحولات الاقتصادية العالمية انتقال دور الدولة من الدولة المتدخلة إلى الدولة الحارسة والمراقبة للنشاط الاقتصادي، وفي ذات السياق تأكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة الى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة،

وتتمثل الاستراتيجية المتبعة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاطة القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الجهات الفاعلة في القطاع[55].

تتضح الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي الجزائري بالنسبة إلى الحكومة من خلال قراءة للميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي حيث خصصت الحكومة 50 مليار دينار من ميزانية 2016 لمرافقة الاستثمارات الفلاحية وتشجيعها، كما قامت الدولة بالعديد من الإجراءات والسياسات منها تقديم اعفاءات ضريبية وجبائية للفلاحين من اجل تشجيعهم على الاستثمار.

سادسا- الحظ : يعتبر الحظ أحد عوامل أو محددات الميزة التنافسية لبدا ما أو صناعة ما، وقد قام الباحثان بتسليط الضوء على بعض العناصر التي شكلت فرص وحظوظ، والتي من شأنها أن تساهم في رفع وتحسين تنافسية القطاع الفلاحي الجزائري، متمثلة في الموقع الجيوغرافي تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وبالإضافة إلى قربها من السوق الأوربية، كما تملك شريط ساحلي طوله 1200 كلم، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد (مائية، أرضية وبشرية ...الخ) فضلا عن امتلاكها لمناخ متنوع صالح لممارسة مختلف الانشطة الفلاحية (زراعة، تربية المواشي والحيوانات، الصيد البحري...الخ)

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن القطاع الفلاحي الجزائري وعلى الرغم مما يمتلكه من عوامل مادية وبشرية محققة للميزة التنافسية الوطنية، إلا أنه على مستوى التنافسية البعدية(الكفاءة التشغيلية لعناصر الإنتاج) فهو ما زال ضعيفا حيث لم يستغل هذه الموارد والإمكانيات بكفاء وفعالية، ويتضح هذا الضعف من خلال عجزه عن تغطية احتياجات السوق الوطني مما أدى بالحكومة إلى اللجوء للاستيراد من أجل تغطية حجم الطلب الداخلي المتزايد باستمرار، ومنه يرى الباحثان ضرورة وضع استراتيجية شاملة للنهوض بالقطاع الفلاحي، وذلك حتى تحل الفلاحة كبديل لقطاع المحروقات في عمليات تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر بما يمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي ثم القيام بتدويل منتجات هذا القطاع الحساس.

الاقتراحات والتوصيات:

1- توصيات إلى الجهات الوصية بالحكومة:

- بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي بالجزائر إلا أن حجم الاستثمارات في هذا القطاع ضعيفة، وهي لا تتناسب مع هذه الأهمية من حيث عوامل الانتاج فنلاحظ أن ما يملكه القطاع الفلاحي الجزائري من مساحات زراعية كبيرة إلا أن ما يقابله من حجم المساحات المستغلة ضعيفة وهي تمثل نسبة 28% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة، وعليه ينبغي على الدولة رفع وتوسيع دائرة الأراضي الزراعية المستغلة مما يساهم في رفع انتاجية القطاع، مما ينعكس على انخفاض عبء التبعية إلى الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تحتل الأساليب التقليدية مكانة مهمة في الإنتاج بالقطاع الفلاحي، وعليه ينبغي من الدولة العمل على عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي الجزائري بالوسائل الحديثة والمتطورة. مما يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء التنافسي الزراعي .

- إن ما يميز القطاع الفلاحي الجزائري هو اعتماده في عمليات سقي المحاصيل على مياه الأمطار بثكل كبير جدا، وهذا ما أثر على انتاجية القطاع الزراعي، ولهذا يجب على الحكومة استغلال المياه السطحية والجوفية من أجل تغطية نقص تساقط الأمطار، كما يوصي الباحثان برفع نسبة الارضي المسقية.

- تم الاشارة إلى أن انخفاض الأجور كان السبب الرئيسي لعزوف الموارد البشرية عن العمل في القطاع الفلاحي ولهذا ينبغي على الحكومة رفع الأجور بالقطاع من أجل جذب واستقطاب اليد العاملة.

- إنشاء مؤسسات متخصصة في تسويق المنتجات الفلاحية، مما يشجع المنتجين على الزيادة في انتاجها دون الشعور بمخاطر وصعوبات توزيعها.

- تعاني الجزائر عجزا على مستوى الصناعات الغذائية فهي غير قادرة على تغطية الانتاج الوطني من المنتجات الزراعية وهذا بسبب تلف بعض المنتجات، ومن جهة أخرى عدم قدرتها على تلبية احتياجات السوق الوطني لا من حيث الجودة ولا من حيث السعر ولا حتى من حيث الكمية، ولهذا يوصي الباحثان بتوسيع دائر الاهتمام في هذا المجال وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار.

- يعتبر التمويل الفلاحي أحد أهم المشاكل التي يواجهها القطاع الفلاحي بالجزائر، ومنها ينبغي على الحكومة تخصيص الاستثمارات وتوفير التمويل الملائم بما يتناسب مع الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع الامر الذي يساهم في زيادة الطاقات الإنتاجية ورفع تغطية حجم الطلب الداخلي المتزايدة.

- دعم وتحفيز القطاع الخاص على إقامة مشاريع التأمين الفلاحي، وتوعية الفلاحين بأهمية ذلك

- تحفيز الفلاحين وتوعيتهم بأهمية استخدام الأسمدة والتكنولوجيا الحديثة في عمليات الزراعة.

- يواجه القطاع الفلاحي الجزائر صعوبة من حيث النقل الجوي وعليه ينبغي على الدولة اقامة مطارات تجارية تتخصص في نقل المنتجات الفلاحية.

- يوصي الباحثان بتبني استراتيجية وطنية لتكوين وتأهيل اليد العاملة بالقطاع الفلاحي عن طريق انشاء معاهد ومراكز للتدريب.

- توصلت الدراسة إلى أن صناعة الأدوية البيطرية والنباتية هي صناعة تسيطر عليها المؤسسات الأجنبية ومن هنا يوصي الباحثان بضرورة إنشاء مؤسسات صناعية تتخصص في ميدان نشاط الصناعات البيطرية سواء عن طريق الشراكة الأجنبية أو انشاء مشروعات محلية (عامة أو خاصة)

- يوصي الباحثان بضرورة الاهتمام بالبحث الزراعي والإرشاد الفلاحي وتوفير الموارد المالية والمادية الضرورية واللازمة لذلك، ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال.

2- توصيات إلى منظمات الأعمال الجزائرية:

– يعتبر السوق الجزائري من حيث الطلب الداخلي على المنتجات الفلاحية سوق واعد غير مشبع مما يتيح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستثمار وانتهاز هذه الفرصة خصوصا في ظل التوجه الحالي للحكومة القائم على تقليص فاتورة الاستيراد والاستغناء عن استيراد المنتجات التي يمكن انتاجها محليا.

– توصي الدراسة الحالية المؤسسات المالية بدعم وتمويل القطاع الخاص المستثمر في المجال الفلاحي.

– توصي الدراسة الحالية بضرورة الشراكة والتآزر بين جميع الفاعلين العموميين والخواص في القطاع الفلاحي من أجل تطوير التنافسية الفلاحية الجزائرية بما يسمح لها بتهيئة محيطها بتعزيز قدراتها على اغتنام الفرص وتجنب التهديدات.

– توصي الدراسة الحالية الفلاحيين بضرورة اعتماد الاسمدة الكيمائية واستخدام الادوات الحديثة في عمليات الزراعة وهذا سيساهم في رفع انتاجية الارض كما ونوعا.

المراجع:

[1] أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث، العدد2، 2003 صص108–115

[2] الطيب هاشمي، الزراعي القطاع في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة2006–2013 بين الإنجازات والعقبات – الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف ايام 24–26، نوفمبر2014، ص2

[3] محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص

[4] عبد الحكيم عبد إله النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الادوية الاردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد والتخطيط جامعة تشرين العربية السورية، 2009، ص 15

[5] الحاج مداح عرايبي، التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الاقتصادية –حالة قطاع الصناعات الكيماوية بالجزائر – أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2009، ص93.

[6] المرجع السابق، ص94

[7] سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة :مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2008، ص47

[8] الحاج مداح عرايبي، مرجع سبق ذكره، ص 58–87

[9] Arash Riasi, Competitive Advantages of Shadow Banking Industry: An Analysis Using Porter Diamond Model, **Business Management and Strategy**, Vol. 6, No. 2, 2015, p17.

[10] سامية لحول، مرجع سبق ذكره، ص 72–73

[11] Samira Chaabna & Hu Wang, Analysis of the State of E-commerce in Algeria, International Journal of Marketing Studies, Vol. 7, No. 2, 2015 p.45

[12] Arash Riasi ,Op.Cit, p.18

[13] Idem

[14] Samira Chaabna & Wang Hu,Op.Cit, p.46

[15] الحاج مداح عرايبي، مرجع سبق ذكره، ص 87

[16] Arash Riasi, Op.Cit, p.18

[17] Gwendolyn. R & Zeenath R. K .Competitiveness of clothing industry based on Porter's diamond model: SAFTA countries, Proceedings of Academics World International Conference, New York, USA, 28th August 2015, p19

[18] Arash Riasi ,Op.Cit,p.19

[19] الحاج مداح عرايبي، مرجع سبق ذكره، ص87

[20] المرجع السابق، ص 58

[21] المرجع السابق، ص 85

[22] Al Mamun et al, using porter's diamond to determine the condition of ICT in A developing country: A study on Bangladesh, International Journal of Business and Management Review,Vol.1, No.3, September 2013 p140

[23] خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011، ص24

[24] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، الكويت، 2016، ص10

[25] المعهد العربي للتخطيط، خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي:الموارد والاستثمار والتمويل، الكويت، بدون سنة نشر، ص10

[26] زهير عماري، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي..أين الخلل؟ !دراسة قياسية منذ سنة1980، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، ايام 24-26 نوفمبر 2014، ص10

[27] الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر، الجزائر .2016

[28] [28] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص18

[29] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص01

[30] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، صص93-99

[31] أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف 24-26نوفمبر 2014، ص10.

[32] المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره. ص23

[33] الموقع الرسمي لجريدة الخبر متاح على الرابط www.al-khabar.com تم الاطلاع علية بتاريخ 2017/04/14 على الساعة 21.32

[34] الموقع الرسمي لمجموعة سكاي نيوز متاح على الرابط www.sky news.comتم الاطلاع علية بتاريخ 2017/04/14 على الساعة 23.12

[35] الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره.

[36] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص11

[37] ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015، ص205

[38] الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره.

[39] الحاج مداح عرايبي ، مرجع سبق ذكره 87

[40] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص132

[41] زهير عماري وعامر أسامة، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة– 2012 2000 ، يوم دراسي بعنوان: القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي– حالة الجزائر، 2014 ص15

[42] الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار، متاح على الرابط www.andi.comتم الاطلاع عليه بتاريخ 25.04–2017 على الساعة 21.22

[43] الحاج مداح عرايبي، مرجع سبق ذكره، ص340

[44] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص129

[45] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008 ، ص 292

[46] أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص 11–12

[47] www.alaraby.co.uk18.05 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/10/21 على الساعة

[48] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص287

[49] المرجع السابق، ص 286

[50] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وافاق، الجزائر، 2012، ص14

[51] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص256

[52] المرجع السابق، ص256–257

[53] ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص205

[54] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 293

[55] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص5